وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، 07 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

المملكة تقرر رفع أسعار نفطها إلى آسيا لسبتمبر بعد إعلانها تمديد الخفض الطوعي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين مع آمال كبيرة للمستثمرين لمواصلة المكاسب لأسبوع سابع على التوالي وخاصة مع تأكيد تقلص إمدادات أكبر المنتجين بعد أن مددت السعودية وروسيا المنتجين الرئيسين تخفيضات الإمدادات حتى سبتمبر، مما زاد من مخاوف نقص المعروض، الأمر الذي دفع أسعار النفط في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت لارتفاعات لتبلغ عند التسوية للعقود الآجلة لخام برنت 86.24 دولارا للبرميل، ولخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 82.82 دولارا للبرميل. ووصل كلا المعيارين القياسيين إلى أعلى مستوياتهما منذ منتصف أبريل يوم الجمعة. ومددت المملكة العربية السعودية يوم الخميس خفضا طوعا لإنتاج النفط قدره مليون برميل يوميا حتى نهاية سبتمبر، كما اختارت روسيا خفض صادراتها النفطية بمقدار 300 ألف برميل يوميًا الشهر المقبل. ويتوقع المحللون مع تمديد خفض الإنتاج عجزا في السوق يزيد على 1.5 مليون برميل يوميا في سبتمبر بعد عجز يقدر بنحو مليوني برميل يوميا في يوليو وأغسطس.

وعلى صعيد الطلب، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك يوم الجمعة بعد اجتماع وزاري لمجموعة أوبك + -منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها- إن الاستهلاك العالمي للنفط قد ينمو 2.4 مليون برميل يوميا هذا العام.

فيما قالت اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج تحالف أوبك+ انها ستستمر في تقييم أوضاع السوق عن كثب، مشيرة إلى استعداد الدول الأعضاء المشاركة في إعلان التعاون على مواجهة مستجدات السوق، وجاهزيتها لاتخاذ تدابير إضافية في أي وقت، مُستندةً في ذلك إلى التوافق والتماسك بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها.

وعبّرت اللجنة عن تقديرها ودعمها الكاملين لجهود المملكة العربية السعودية الرامية إلى دعم استقرار أسواق البترول، وأكّدت، مجددًا، تقديرها لتخفيض المملكة التطوعي، البالغ مليون برميل يوميًا، وتمديدها هذا التخفيض لشهر سبتمبر، كما أشادت اللجنة بجهود روسيا الاتحادية لتخفيضها التطوعي الإضافي لصادراتها، البالغ 300 ألف برميل يوميًا لشهر سبتمبر. وأعلنت اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج أن من المقرر أن يُعقد اجتماعها الخمسون في 4 أكتوبر 2023م.

في وقت قررت السعودية رفع أسعار معظم نفطها الخام لآسيا في سبتمبر بعد إعلانها تمديد الخفض الطوعي للإنتاج لمدة شهر آخر. وقالت شركة أرامكو النفطية العملاقة، أمس الأحد، إن السعودية رفعت سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف إلى آسيا في سبتمبر بواقع 30 سنتا للبرميل عن أغسطس إلى 3.50 دولارات للبرميل فوق متوسط عمان/دبي.

وأضافت أن سعر البيع الرسمي إلى أوروبا ارتفع أيضا دولارين للبرميل إلى 5.80 دولارات لشهر سبتمبر فوق سعر برنت في بورصة إنتركونتيننتال، بينما ظل سعر البيع الرسمي إلى أميركا الشمالية دون تغيير عند 7.25 دولارات مقابل مؤشر أرغوس للخام عالي الكبريت. وأعلنت السعودية الخميس الماضي أن الخفض الطوعي لإنتاجها من النفط بواقع مليون برميل يوميا سيستمر حتى نهاية سبتمبر، مضيفة أنه يمكن تمديده إلى ما هو أبعد من ذلك أو زيادته. وبذلك سيبلغ إنتاج النفط في المملكة 9 ملايين برميل يوميا في سبتمبر.

في تلك الغضون، توقفت صادرات النفط والحبوب الروسية بعد غارة بطائرة بدون طيار أوكرانية بالقرب من ميناء على البحر الأسود. وشنت أوكرانيا غارة بحرية بطائرة بدون طيار على سفينة تابعة للبحرية الروسية بالقرب من ميناء نوفوروسيسك.

وأغلق مركز شحن السلع الأساسية لبضع ساعات، مما أوقف صادرات النفط والحبوب. يأتي ذلك في أعقاب موجة من الهجمات الروسية على موانئ أوكرانيا ومنشآت التصدير. ودمرت ضربة بطائرة مسيرة أوكرانية سفينة روسية بالقرب من ميناء نوفوروسيسك، مما أجبر مركز التصدير الرئيس للنفط والحبوب في موسكو على وقف حركة المرور مؤقتًا. ويعد ميناء نوفوروسيسك موطنًا لقاعدة بحرية روسية ويصدر حوالي 600 ألف برميل من النفط يوميًا. وبعد هجوم الطائرات بدون طيار، قفزت العقود الآجلة للقمح بنسبة 3.5 ٪ صباح الجمعة، بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 0.6 ٪. وسبق الهجوم عدد من الهجمات الروسية على البنية التحتية لتصدير الحبوب في كييف في الأسابيع الماضية، مثل غارة يوم الأربعاء بطائرة بدون طيار على ميناء أوكرانيا الداخلي الرئيس على نهر الدانوب. وتسبب الهجوم في إتلاف 40 ألف طن من الحبوب متجهة إلى الدول الأفريقية، وكذلك الصين وإسرائيل.

وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في خطاب مصور أعقب ذلك «موسكو تخوض معركة من أجل كارثة عالمية». «في جنونهم، يدفعون أسواق الغذاء العالمية إلى الانهيار، وإلى أزمة أسعار، وإلى انقطاع الإمدادات». وجاءت هجمات الكرملين بعد أن رفض تمديد اتفاق حبوب رئيس مع أوكرانيا ساعد في تأمين ممر آمن لـ 33 مليون طن من صادرات المحاصيل منذ التوصل إلى الاتفاق في يوليو 2022.

في وقت، أدى ارتفاع صادرات الخام الأميركية في 2023 إلى انخفاض أسعار النفط في أوروبا وآسيا، مما يثبت أنه مصدر رئيس للإمدادات مع خفض المنتجين للإنتاج والعقوبات على الخام الروسي تعطل التدفقات التجارية.

ولم يؤد إدخال خام غرب تكساس الوسيط من الدرجة الخام الأميركية في يونيو لتحديد سعر مؤشر برنت المؤرخ الذي قيمته ستاندرد آند بي جلوبال إلى زيادة الصادرات فحسب، بل ساعد أيضًا في تحديد سقف خام برنت والنفط الأوروبي والإفريقي والبرازيلي والآسيوي. وقال متعاملون ومحللون إن سعرها من المؤشر القياسي. كما تخفف صادرات الخام الأميركية من خسارة الإمدادات بعد أن عززت السعودية تخفيضات الإنتاج منذ يوليو، أعلى مما اتفق عليه كبار المنتجين في يونيو.

ويوضح اتساع الصادرات التأثير المتزايد للنفط الخام من الولايات المتحدة، أكبر منتج للنفط في العالم، في السوق العالمية. كما أنه يعزز دور الإمدادات الأميركية في موازنة السوق، خاصة وأن منافذ الخام الروسي الخاضع للعقوبات محدودة.

وبلغ متوسط صادرات الخام الأميركية 4.08 ملايين برميل يوميًا حتى الآن في عام 2023، ارتفاعًا من متوسط 3.53 ملايين برميل يوميًا في عام 2022، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة. وقال جويل هانلي، المدير العالمي لأسواق النفط الخام وزيت الوقود في ستاندرد آند بي جلوبال، إنه من بين 61 تقييمًا مؤرخًا لبرنت حتى 27 يوليو والتي شملت غرب تكساس الوسيط ميدلاند، كانت الدرجة الأميركية من بين أكثر التقييمات تنافسية في الكل باستثناء واحد، في حين أنها كانت الأكثر تنافسية بمفردها في نصف تلك الأيام، وهذا يعني أن خام غرب تكساس الوسيط في ميدلاند هو الذي يحدد سعر المعيار بشكل فعال.

وتشعر درجات الخام المادية الأخرى بالضغط نتيجة الإمدادات الأميركية، وبلغ متوسط فرق سعر شحنات خام فورتيز التي يتم تحميلها في بحر الشمال إلى برنت المؤرخ خصمًا قدره 2.9 سنتًا للبرميل في يوليو، انخفاضًا من علاوة قدرها 12.4 سنتًا في يونيو، و24.5 سنتًا في مايو، وفقًا لبيانات رفينيتيف أيكون.

وقال روهيت راثود، محلل السوق في أبحاث الطاقة، فورتكسا: «نظرًا لأن ميدلاند أصبحت أكثر وأكثر أهمية في تقييم برنت المؤرخة، فإن لها تأثيرًا على الدرجات الأخرى التي تضطر إلى خفض أسعار نفسها للتنافس مع خام غرب تكساس الوسيط في ميدلاند».

ويمتد الضغط الذي تمارسه صادرات خام غرب تكساس الوسيط في ميدلاند إلى الأسواق الآسيوية لخام الشرق الأوسط. ويقترب خام مربان من الإمارات العربية المتحدة من كثافته من خام غرب تكساس الوسيط ميدلاند، ولكنه يحتوي على المزيد من الكبريت، ويستخدمه التجار لمقارنة اقتصادات شحن خام غرب تكساس الوسيط إلى الشرق.

وبلغ متوسط علاوة أسعار عقود مربان الآجلة على أسعار دبي 1.90 دولار للبرميل، ثابتًا عن الشهر السابق، بينما ارتفعت أسعار دبي مقابل النقد 43 سنتًا إلى 1.57 دولار للبرميل خلال الشهر. ومن المقرر شحن حجم شبه قياسي من خام غرب تكساس الوسيط في ميدلاند شرقًا في أغسطس.

وقال أدي إمسيروفيتش، مدير شركة سوراي للطاقة النظيفة، الذي كان يرأس سابقًا تجارة النفط العالمية في غازبروم للتسويق والتجارة: «هناك المزيد والمزيد من إنتاج خام غرب تكساس الوسيط يغمر الأسواق العالمية».

وعلى عكس النفط الخام من المنتجين في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، الذين يخفضون الإنتاج حاليًا لحفظ توازن العرض والطلب، «يتم تداول خام غرب تكساس الوسيط بحرية، دون قيود على الوجهة والإنتاج، وأصبحت قيمة خام غرب تكساس الوسيط مفتاحًا للتسعير العالمي».

وأدى تزايد تدفق خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا إلى إضعاف العقود الآجلة لخام برنت بالنسبة إلى دبي، على الرغم من أن دبي تعززت أيضًا بعد أن أعلنت المملكة العربية السعودية في يونيو عن تخفيضات إضافية للإنتاج تتجاوز ما اتفقت عليه أوبك وحلفاؤها، مما أدى إلى خفض كمية خام الشرق الأوسط عالي الكبريت. بينما الأنواع المتوسطة والثقيلة بشكل خاص، متاحة لمصافي التكرير الآسيوية. وبلغ متوسط علاوة برنت على دبي، أو بورصة العقود الآجلة للمقايضة، 78 سنتًا

للبرميل في يوليو، وهو أضيق مستوى في أكثر من عامين. وكان التأثير هو جعل خام حوض الأطلسي منخفض الكبريت مثل النفط من أوروبا وإفريقيا والبرازيل في متناول المشترين الآسيويين وزيادة الطلب على خام غرب تكساس الوسيط في ميدلاند في المنطقة، حيث قال تاجر نفط مقيم في سنغافورة إن الدرجة أبقت أسعار مربان تحت السيطرة في يوليو.

وقال جون إيفانز من شركة بي في ام لتداول النفط، إنه حتى مع انخفاض الطلب على النفط الخام في آسيا، حيث تجري بعض المصافي أعمال الصيانة قبل فصل الشتاء في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، هناك اهتمام كبير بجلب خام غرب تكساس الوسيط إلى آسيا. ويشير إلى أن خصم الدرجة إلى دبي، والخام السعودي الباهظ الثمن، وأسعار الشحن المنخفضة، تجعل خام غرب تكساس الوسيط أمرًا جذابًا.

وقال إن تدفق خام غرب تكساس الوسيط إلى آسيا في أغسطس مرتفع ولكنه لم يصل إلى الرقم القياسي السابق تمامًا، وهذا «مثير للإعجاب بما يكفي لإبقاء المضاربين على الارتفاع مهتمين».

محللون يتوقعون استمرار المكاسب السعرية لسوق النفط .. مخاوف الركود تتلاشى أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار ارتفاع أسعار الخام خلال الأسبوع الجاري بعد ستة أسابيع من المكاسب المتتالية، وذلك عقب قرار السعودية بتمديد تخفيضات الإنتاج لسبتمبر المقبل بنحو مليون برميل يوميا وتخفيض روسيا صادراتها 300 ألف برميل يوميا للفترة ذاتها.

وأشاروا في تصريحات لـ«الاقتصادية»، إلى أن سعر النفط حقق أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر كما تدعمت الأسعار أكثر بعد صدور بيانات عن تسجيل انخفاض حاد في مخزونات النفط الخام.

وكشف تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الأسبوعي عن سحب مخزون أكبر بكثير من المتوقع بمقدار 17 مليون برميل متجاوزا التوقعات السابقة، مشيرين إلى أن اجتماع وزراء لجنة مراقبة الإنتاج في «أوبك+» الجمعة أكد استعداده لاتخاذ أي إجراءات إضافية.

ولفت المحللون إلى أن السوق النفطية تترقب بيانات أمريكية جديدة سيكون لها تأثير واسع في الأسعار خاصة تقرير الوظائف وتوجهات الفيدرالي الأمريكي للمرحلة المقبلة، مشيرين إلى أن الأسعار تسير في اتجاه صعودي منذ أسابيع عدة مدفوعة بالنمو المستمر في الطلب على النفط بالتوازي مع تلاشي المخاوف من حدوث ركود في الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة: من المرجح استمرار المكاسب السعرية للنفط خلال الأسبوع الجاري بعد تمديد التخفيضات الإنتاجية من جانب السعودية وروسيا علاوة على تعافي الطلب وعودة السوق إلى منطقة ذروة الشراء.

ولفت إلى أن المخاطر الجيوسياسية تلقي بظلالها على سوق النفط الخام، ما عزز المكاسب السعرية للنفط الخام أيضا، مع تصاعد الهجمات في جنوب روسيا منذ خروجها من مبادرة حبوب البحر الأسود، ما يهدد شحن السلع بما في ذلك النفط والحبوب عبر البحر الأسود وهو طريق تصدير وعبور رئيس.

أما دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، فيرى أن التوافق على استمرار خفض الإنتاج يعزز التوازن بين العرض والطلب، ويدعم مكاسب النفط ويؤكد للأسواق تماسك واستمرارية خطة عمل «أوبك+»، مشيرا إلى أن روسيا تفي بتعهداتها لكبح إمداداتها، حيث أعلنت أنها ستواصل قيود التصدير أيضا في سبتمبر، لكنها خفضتها قليلا إلى 300 ألف برميل يوميا.

وأبرز قول ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي أن البلاد تضخ 9.5 مليون برميل يوميا الآن تماشيا مع تعهدها بخفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا منذ مارس، معتبرا أن سوق النفط العالمية «مستقرة تماما» والأسعار عند «مستوى مقبول».

ويتفق بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة مع أن مكاسب الأسعار متوقعة بوتيرة أسرع في الأسبوع الجاري بسبب ترافق خفض الإنتاج الطوعي والقياسي مع تقلص المخزونات النفطية الأمريكية على نحو واسع،

مشيرا إلى أن إدارة معلومات الطاقة أعلنت انخفاضا كبيرا في مخزونات الخام الأمريكية قدره 17 مليون برميل للأسبوع المنتهي في 28 يوليو، وهو على ما يبدو هو الأكبر في التاريخ.

وسلط الضوء على إعلان السعودية أنها ستمدد خفض الإنتاج في شهري يوليو وأغسطس بمقدار مليون برميل يوميا حتى سبتمبر أيضا، كما أكدت أن التخفيضات لن يتم تمديدها فحسب، بل سيتم تعميقها أيضا إذا لزم الأمر، معتبرا أنها تدخلات مهمة في السوق لدعم وتحفيز نمو الاستثمار خاصة في مشاريع المنبع.

وتقول آرفي ناهار مختصة في شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية: إن آفاق تعافي الطلب قوية، ما يعزز مكاسب النفط، خاصة في خطة التحفيز الاقتصادي في الصين، مشيرة إلى تأكيد شركة «وود ماكينزي» أن قطاع النفط والغاز يمر بدورة تصاعدية، حيث يرتد الطلب بقوة من جائحة كوفيد، كما سيستغرق بدء تشغيل نظام طاقة منخفض الكربون وقتا، مرجحة أن يستمر النفط في قيادة الاقتصاد العالمي وتحديد أمن الطاقة لأعوام عديدة مقبلة.

وأضافت أنه بعد ثلاثة أعوام انخفض الإنفاق على تطوير الأصول الأولية إلى أقل بقليل من 500 مليار دولار سنويا بزيادة بمقدار الثلث عن أدنى مستوى في عام 2020، موضحة أن السوق مقتنعة أن الصناعة لا تستثمر بشكل كاف، وأن أزمة العرض أمر حتمي سواء كان ذلك عاجلا أم آجلا.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط بنسبة 1.5 في المائة، في نهاية تعاملات الجمعة، لتواصل حصد المكاسب للجلسة الثانية على التوالي بدعم من قرار السعودية تمديد خفض الإنتاج شهرا إضافيا.

وواصل الخامان القياسيان (برنت، وغرب تكساس الوسيط) تسجيل المكاسب للأسبوع السادس على التوالي مع تفوق توقعات نقص الإمدادات وزيادة الطلب على المخاوف من ركود اقتصادي.

وكانت أسعار النفط قد أنهت تعاملاتها الخميس 3 أغسطس، على ارتفاع بأكثر من 2.5 في المائة، بعد تعهد السعودية وروسيا، ثاني وثالث أكبر منتجي الخام في العالم، بخفض الإنتاج حتى الشهر المقبل. في ختام الجلسة، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي - تسليم أكتوبر- بنسبة 1.3 في المائة، (1.1 دولار)، لتصل إلى 86.24 دولار للبرميل، مسجلة مكاسب أسبوعية بنسبة 2.16 في المائة (1.83 دولار).

كما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي -تسليم سبتمبر - بنسبة 1.55 في المائة (1.12 دولار)، لتصل إلى 82.82 دولار للبرميل، مسجلة مكاسب أسبوعية بنسبة 2.78 في المائة (2.24 دولار).

بولندا تفتح تحقيقا في تسرب من خط أنابيب ينقل الخام الروسي لأوروبا

الاقتصادية

الت شركة بيرن البولندية المشغلة لخطوط الأنابيب إنها أوقفت ضخ النفط عبر أحد أنابيب خط دروجبا الذي ينقل النفط من روسيا إلى أوروبا بعد أن اكتشفت تسربا مساء السبت.

وذكرت الشركة أنه تم اكتشاف التسرب بالقرب من مدينة تشوديتش بوسط بولندا من أحد أنبوبي القطاع الغربي من دروجبا، الذي يصل من خلاله النفط الخام إلى ألمانيا.

وتمركزت فرق الإطفاء وخدمات طوارئ تابعة لبيرن في الموقع، لكن لم ترد تقارير حول حدوث أي حريق، بحسب ما أوردته «رويترز»، وقال أحد مسؤولي خدمات الإطفاء الحكومية في مدينة فوتسوافك «تم فصل الجزء المتضرر من التسرب عن باقي خط الأنابيب، لذا فإن حجم التسرب ليس ضخما، نتحدث عن منطقة مستطيلة بأبعاد 30 و210 أمتار».

وأوضحت بيرن أن الأنبوب الثاني يعمل بشكل طبيعي وأنه لا مخاطر صحية على السكان، مضيفة أن الشركة فتحت تحقيقا في سبب التسرب.

وقالت إن الإمدادات إلى المصافي البولندية لم تتأثر، وإنها تتواصل مع شركاء ألمان يتلقون النفط عبر خط الأنابيب. وتوقفت ألمانيا عن شراء النفط الروسي في يناير، لكن وسائل إعلام ألمانية قالت: إنه يجري نقل النفط من كازاخستان عبر الأنبوب.

وفي منشور على منصة إكس، المعروفة سابقا باسم تويتر، قالت الشركة: «تجري خدمات بيرن عمليات حفر في موقع تضرر خط الأنابيب، وتمضي أعمالا تحضيرية لإصلاح الخط».

ولم تحدد بيرن موعدا متوقعا للانتهاء من إصلاح الأنبوب أو تذكر التأثير المحتمل في الإمدادات لألمانيا. ولم ترد وزارة الاقتصاد الألمانية ولا الاتحاد المعني بقطاع الوقود والطاقة بعد على طلبات للتعليق.

وقالت الشركة في بيان «أجزاء أخرى من البنية التحتية لبيرن بما يشمل قطاعا (من دروجبا) يستخدم في ضخ النفط الخام الذي يصل في ناقلات إلى بولندا ثم إلى ألمانيا يعمل كالمعتاد».

ودروجبا من أكبر خطوط أنابيب نقل النفط في العالم ويمكنه نقل مليوني برميل يوميا. وتبلغ الطاقة الإجمالية لأنبوبي القطاع الغربي اللذين ينقلان النفط من وسط بولندا إلى ألمانيا 27 مليون طن من النفط الخام سنويا.

وتشهد أوروبا حالة تأهب قصوى فيما يتعلق بأمن البنية التحتية للطاقة بعد الحرب الروسية في أوكرانيا العام الماضي ومنذ اكتشاف تسريبات كبيرة في خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و2 المتدين من روسيا إلى أوروبا تحت بحر البلطيق في سبتمبر.

الأسواق تترقب نتائج «أرامكو» المالية للربع الثاني

الشرق الأوسط

تعلن شركة «أرامكو» السعودية الاثنين نتائجها المالية عن الربع الثاني من العام الحالي وتوزيعات الأرباح، وسط توقعات بتراجع في أرباحها مدفوع بانخفاض أسعار النفط في الفترة المذكورة.

إذ سجلت أسعار الطاقة عالمياً تراجعاً بين نهاية مارس (آذار) ونهاية يونيو (حزيران)، لتبلغ خسائر خام برنت نحو 5 في المائة في الفترة المذكورة، حيث أقفل شهر يونيو (حزيران) على سعر 74.84 دولار مقابل 78.43 دولار في نهاية مارس (آذار)، و111.9 دولار في يونيو (حزيران) 2022.

وكانت «أرامكو» كشفت تراجع أرباحها الصافية في الربع الأول بنسبة 19.25 في المائة إلى 119.54 مليار ريال، مقابل 148.03 مليار ريال للربع الأول من عام 2022، وأوضحت الشركة في حينه أن تراجع صافي الأرباح يعود بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار النفط الخام، الذي قابله جزئياً انخفاض في ضرائب الدخل والزكاة وارتفاع في دخل التمويل والدخل الآخر.

ونقلت «بلومبرغ» عن محللين في «جي بي مورغان» أنه رغم توقعات تراجع أرباح «أرامكو»، فإن العلاوة التي يحملها نفطها على برنت، وتعرضها المحدود لأسعار الغاز يشير إلى مرونة على نظرائها، ويتوقعون أن تؤكد الإدارة التزامها بسياسة توزيع الأرباح الخاصة التي تم تقديمها في وقت سابق من هذا العام.

وإلى نتائج «أرامكو» الاثنين، يشهد الأسبوع إعلان نتائج شركات أخرى مثل «سيمنز» للطاقة و«نوفو نورديسك».

ويأتي الإعلان عن النتائج المالية لـ«أرامكو» بعيد أيام على اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في تحالف «أوبك بلس»، وإعادة تأكيدها على التزام الدول الأعضاء بالخفض الطوعي لإنتاج النفط حتى نهاية 2024، وفق ما تم الاتفاق عليه باجتماع وزراء التحالف في يونيو (حزيران) الماضي.

وجاء بيان اللجنة غداة إعلان السعودية تمديد خفض إنتاج النفط الطوعي الإضافي بواقع مليون برميل يومياً إلى نهاية سبتمبر (أيلول) المقبل، مع القابلية للتمديد مجدداً.

وكانت السعودية قدمت بصورة منفردة خفضاً طوعياً بواقع مليون برميل يومياً لمدة شهر بدأ في يوليو (تموز) الماضي، قبل أن تمدده في وقت سابق إلى نهاية أغسطس (آب).

كما أعلنت روسيا خفض صادراتها من النفط بمقدار 300 ألف برميل يومياً في سبتمبر (أيلول)، بدلاً من الخفض بواقع 500 ألف برميل يومياً في أغسطس.

وقد انعكس تراجع أسعار النفط على أرباح شركات النفط الكبرى التي كانت حققت أرباحاً استثنائية العام الماضي نتيجة ارتفاع الأسعار، غداة الحرب الروسية - الأوكرانية.

فشركة «بريتيش بتروليوم (بي بي)» البريطانية التي سبقت «أرامكو» في إعلان نتائجها المالية الأسبوع الماضي، سجلت انخفاضاً كبيراً في أرباحها الصافية في الربع الثاني وبنسبة 70 في المائة على أساس سنوي، متخلفة عن توقعات المحللين؛ إذ تراجعت إلى 2.6 مليار دولار انخفاضاً من 8.5 مليار دولار المسجلة قبل عام.

قبلها، تراجعت أرباح شركة «إكسون موبيل» الأميركية العملاقة في الربع الثاني بنسبة 56 في المائة إلى 7.9 مليارات دولار.

بينما شهدت «شيفرون» تراجعاً بنسبة 48 في المائة إلى 6 مليارات دولار انخفاضاً من 11.62 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2022.

وانكمشت الأرباح في «شل» الأوروبية العملاقة و«توتال إنرجي» في الربع الثاني، بسبب انخفاض أسعار الغاز والنفط. وأعلنت «شل» عن أرباح معدلة بلغت 5.1 مليار دولار في الربع الثاني، بينما كانت توقعات المحللين تشير إلى أرباح بقيمة 5.6 مليار دولار، وهو أقل من نصف الرقم القياسي البالغ 11.5 مليار دولار الذي حققته العام الماضي في ذروة أزمة الطاقة، وتماشياً مع 5.5 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2021.

في حين قالت «توتال» إن صافي الدخل المعدل انخفض إلى 5 مليارات دولار، بانخفاض 49 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأوضحت «توتال» أن أسعار الغاز الطبيعي المسال، على سبيل المثال، بلغت متوسط 10 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في الربع الثاني؛ بانخفاض من متوسط أكثر من 50 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أغسطس (آب) من العام الماضي.

السعودية تتقدم 24 مركزاً في مؤشر تحول الطاقة

البلاد

حققت السعودية قفزة قياسية في مؤشر تحول الطاقة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛ حيث تقدمت 24 مركزاً، واحتلت المرتبة 57 في عام 2023م، مقابل المرتبة 81 في عام 2021م.

وتصدرت المملكة منطقة الشرق الأوسط؛ نتيجة خططها في مجال الطاقة المتجددة ومبادراتها الخضراء التي ساهمت في تحقيق هذا التقدّم.

ومنذ إطلاق رؤية 2030، اتخذت المملكة خطوات حثيثة لبناء مستقبل أكثر استدامة. وجمعت مبادرة السعودية الخضراء، منذ انطلاقها في عام 2021م، بين حماية البيئة وتحويل الطاقة وبرامج الاستدامة في المملكة؛ لتحقيق أهدافها الشاملة في تعويض وتقليل الانبعاثات الكربونية، مستهدفة الوصول إلى صفر كربون مدعومة بالاستثمار في التقنيات الحديثة ذات الصلة، وزيادة استخدام الطاقة النظيفة، ودعم الجهد الدولي بشأن اتفاقية المناخ ومواجهة تغيراته وآثره السلبية على كوكب الأرض.

وأطلقت المملكة مبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر" في مسعىً رائد وطموح للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ على المنطقة، والعمل المشترك لتحقيق أهداف العمل المناخي العالمي، من خلال توسيع التعاون الإقليمي، وإنشاء بنية تحتية كفيلة بخفض الانبعاثات وحماية البيئة.

خبير أوابك: الاستثمار في مصافي التكرير ضرورة.. و2050 ليس نهاية النفط والغاز

الطاقة

قال مدير إدارة الشؤون الفنية، خبير أول التكرير في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك، عماد ناصيف مكي، إن دول المنظمة كثيرًا ما تواجه أسئلة بشأن مبررات الاستثمار في مشروعات إنشاء مصافي التكرير، رغم كثيرة التحديات التي تواجه هذه الصناعة.

وأوضح أن أبرز التحديات التي تواجه صناعة تكرير النفط تتمثل في تأرجح الطلب على المنتجات النفطية، بجانب أعباء تلبية متطلبات التشريعات البيئية، والتوجه نحو الحياد الكربوني، وتشجيع الطاقة المتجددة، وفق ما جاء بمقاله «وجهة نظر» الذي نشرته المجلة الشهرية للمنظمة، وحصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه.

ولفت خبير أوابك إلى أن التحديات تشمل أيضًا مخاطر التعامل مع مواد خطرة سريعة الاشتعال، في درجات حرارة وضغوط مرتفعة، بجانب ضخامة الاستثمارات اللازمة للمشروع، وطول المدة الزمنية اللازمة لإنشاء مصفاة نفط، والتي قد تصل أحيانًا إلى 7 سنوات أو أكثر، وانخفاض العائد على رأس المال.

أزمة مصافي النفط عالميًا

قال خبير أوابك عماد ناصيف مكي، إن معارضي الاستثمار في صناعة تكرير النفط يستشهدون بتوقّف أوروبا الغربية وأميركا الشمالية عن إنشاء مصافٍ جديدة منذ أكثر من 4 عقود، وإغلاق مصافٍ أخرى، خاصة ذات الطاقة التكريرية الصغيرة، لعجزها عن المنافسة في خضم الصعوبات التي تواجه الصناعة.

يقول عماد مكي: «إنهم يستشهدون بتحويل مصافٍ إلى وحدات لإنتاج الوقود الحيوي، إذ تراجع عدد المصافي في أوروبا الغربية من 148 مصفاة بإجمالي طاقة تكريرية 17 مليونًا و58 ألف برميل يوميًا في عام 2000، إلى 111 مصفاة بإجمالي طاقة تكريرية 15 مليون و295 ألف برميل يوميًا بنهاية عام 2020».

وفي أمريكا الشمالية، وفق خبير أوابك عماد ناصيف مكي، تراجع عدد المصافي من 182 بإجمالي طاقة تكريرية 19 مليونًا و947 ألف برميل يوميًا في عام 2000 إلى 164 مصفاة بإجمالي طاقة تكريرية 21 مليونًا و866 ألف برميل يوميًا بنهاية عام 2020.

في المقابل، ارتفع عدد المصافي في الدول الأعضاء في منظمة أوابك، من 49 مصفاة بإجمالي طاقة تكريرية 5.722 مليون برميل يوميًا في عام 2000، إلى 55 مصفاة بإجمالي طاقة تكريرية 9.176 مليون برميل يوميًا في 2020، وفق الأرقام التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وعن مبررات الاستثمار في هذا المجال، قال مكي، إنه لا بد من التأكيد أولًا أن تحديات صناعة التكرير ليست جديدة، رغم اختلاف طبيعتها، مضيفًا: «مع ذلك، نجد أن 92% من دول العالم تمتلك مصفاة أو أكثر، والدول الأخرى القليلة تسعى بكل ما تملك إلى إنشاء مصفاة لتلبية الطلب المحلي على المنتجات النفطية».

وأرجع خبير أوابك ذلك إلى الأهمية التي تكتسبها المنتجات النفطية، بصفتها سلعة إستراتيجية تؤثّر في عجلة الاقتصاد الوطني، لافتًا إلى أن أيّ تأخير في استيراد هذه السلعة تنتج عنه مخاطر اقتصادية وأمنية، إذ إن بعضها يتعلّق بتشغيل المعدّات العسكرية.

صناعة التكرير لدى دول أوابك

قال خبير أوابك عماد ناصيف مكي، إن الدول الأعضاء في المنظمة، وبشكل خاص دول مجلس التعاون الخليجي، مثل الإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت، لا يقتصر الاستثمار فيها على تلبية الطلب المحلي، بل يتعدى ذلك إلى تصدير المنتجات النفطية عالية الجودة إلى الأسواق العالمية.

وتعتمد دول الخليج، وفق مكي، على الميزة التنافسية لديها، بفضل عوامل متعددة، أبرزها توفّر النفط الخام محليًا، ومن ثم توفير تكاليف الاستيراد والنقل، بجانب تحسين القيمة المضافة للنفط المنتج بدلًا من تصديره بصفته مادة خامًا، وتمكينها من تكرير الأنواع الرخيصة وتوفير الأنواع الجيدة للتصدير، لسهولة تسويقها وكثرة الطلب عليها.

وتابع: «لا ننسى الموقع الجغرافي للدول العربية الذي يجعلها قادرة على الوصول للعديد من أسواق الاستهلاك الواعدة بأقلّ التكاليف، بالإضافة إلى الخبرة التراكمية والعمالة الماهرة التي تمتلكها دول الخليج في إدارة وتشغيل وصيانة مصافي النفط، وفق أحدث التقنيات لأكثر من 100 عام».

واختتم خبير أوابك مقاله بالإشارة إلى أن الدعوة لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050 لا تعني منع النفط والغاز، إذ تؤكد مراكز أبحاث مرموقة استمرار سيطرة النفط والغاز في مزيج الطاقة العالمي لما بعد 2050، ولعقود عديدة.

وأوضح أن هذه الأبحاث تعطي دول المنظمة مزيدًا من الزخم في مواصلة الاستثمار في تطوير صناعة تكرير النفط، بهدف دعم الأسواق العالمية بأنواع الوقود النفطي النظيف، وبمواصفات تتوافق مع معايير وتشريعات حماية البيئة من التلوث وخفض الانبعاثات.

وزارة الطاقة تعتمد محطة وقود في المدينة تقدم خدمة الدفع الذاتي كأولى المحطات تقدم تلك الخدمة

مال

حصلت شركة مدينة الجوري للوقود (بتروفل) على شهادة التأهيل من وزارة الطاقة كأول محطة وقود تقدم خدمة الدفع الذاتي في المدينة المنورة .

وبدأت محطات الوقود في المدينة المنورة بتوفير خدمة الدفع الذاتي إلى جانب الخدمة الآخرى من قبل العمالة ضمن خطط تأهيل وتطوير محطات الوقود وإشتراطات الجهات المشرفة على المحطات .

وفعلت بتروفل خدمة الدفع الذاتي في المحطة الكائنة على طريق العيون واوضح رئيس مجلس الإدارة في شركة مدينة الجوري خليل المطيري

نسعى من خلال بتروفل لتكون الأفضل في مجال تقديم خدمات السيارات في جميع مناطق المملكة كما توفر الشركة بطاقات ألكترونية للعملاء تمكن العميل استخدام المضخة كخدمة ذاتية وكذلك بطاقة ولاء للعملاء للأستفادة من النقاط والمكافآت كما توفر مساجد ومراكز تسوق ومواقف سيارات وغيرها .

كما قامت بتروفل بنمذجة جميع أعمالها وربطها بالفرع الرئيسي من خلال المتابعة المركزية لكاميرات المراقبة وكذلك مراقبة ومتابعة المخزون والمبيعات

وكذلك طورت بتروفل نظاما متكاملاً لأدارة الجودة وتنظيم سير العمل ومتابعة تطبيق الأجراءات المعتمدة التي وضعتها بتروفل .

وزير هندي: استفدنا من أسعار النفط الروسي.. ونشتري من 39 دولة

حياة حسين

الطاقة

أكد وزير النفط الهندي هارديب بوري ارتفاع أسعار النفط الروسي في الأسواق العالمية مؤخرًا، مقارنة بالمدة الأولى من بدء الحرب في أوكرانيا التي اندلعت في فبراير/شباط 2022.

وقال الوزير في لقاء صحفي، ردًا على تساؤل بشأن انخفاض سعر النفط الروسي، وما إذا كانت الحكومة الفيدرالية تعتزم النزول بأسعار البنزين والديزل: «إن هذا الأمر يتوقف على الأسعار العالمية للخام»، حسبما ذكرت صحيفة «ذا إيكونوميك تايمز-إنرجي وورلد»، أمس السبت 5 أغسطس/آب 2023.

وقفزت مشتريات الهند من النفط الروسي، في أعقاب غزو موسكو أوكرانيا، التي تلاها فرض الدول الغربية عقوبات عديدة على موسكو، بهدف الضغط عليها و تقليص إيراداتها لوقف الحرب، ما تسبَّب في صعوبات لتسويق نفط موسكو، إذ اضطرت لخفض الأسعار حتى تجد مشترين جددًا.

ونظرًا لهبوط أسعار النفط الروسي مقارنة بخام دول الخليج، تحولت واردات الهند نحو موسكو، ليستولي خامها على نصيب الأسد بنهاية 2022، وفق تقارير اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

انخفاض أسعار الداخل

عزلت الهند أسواق الوقود المحلية عن تحركات الخام العالمية خلال العامين الأخيرين، ما حافظ على أسعار البنزين والديزل منخفضة، مقارنةً بدول عديدة كبرى، وفق وزير النفط هارديب بوري.

وأضاف الوزير أن أسعار الوقود في الولايات التي تنتمي حكوماتها للحزب الحاكم (حزب بهاراتيا) أقلّ من غيرها، بسبب إلغاء ضريبة القيمة المضافة على الوقود بها.

إلّا أن الوزير لم يستبعد تحريك أسعار الوقود انخفاضًا أو ارتفاعًا، قائلًا: «إن خفض الأسعار يتوقف على مستوياتها في السوق العالمية».

وأوضح أن الهند استفادت من هبوط أسعار النفط الروسي، «لكن أسعاره ارتفعت عن المدة السابقة».

وسجلت واردات الهند النفطية في مايو/أيار 2023 نحو 20.04 مليون طن متري، أو 4.7 مليون برميل يوميًا، بارتفاع 0.5% على أساس شهري، وفق ما أظهرته بيانات من خلية التخطيط والتحليل النفطي التابعة لوزارة النفط الهندية.

وفي الشهر ذاته، بلغت الواردات من روسيا 2.1 مليون برميل يوميًا؛ لتتجاوز للمرة الأولى التدفقات المجمّعة من السعودية والعراق والإمارات والولايات المتحدة والكويت.

ومع ذلك، أكد الوزير تنويع مصادر واردات النفط، مشيرًا إلى أن نيودلهي تشتري الخام من 27-39 دولة، ولفت إلى ارتفاع استهلاك النفط في بلاده مؤخرًا بنسبة 3%، مقارنةً بـ 1% عالميًا.

مقارنة الأسعار

قارن وزير النفط الهندي بين الأسعار في بلاده ودول أخرى مجاورة، ليوضح كيف حافظت نيودلهي على أسعار الوقود المحلية أقلّ بنسبة كبيرة.

وقال، إن أسعار البنزين ارتفعت في الهند في المدة بين شهري يونيو/حزيران في 2021 و2023، بنسبة 2.36%، في حين ارتفعت في باكستان وبنغلاديش وسريلانكا ونيبال بنسبة 50.83% و30.11% و79.61% و42.39% على التوالي.

كما قفز السعر في أميركا بنسبة 30.15% خلال المدة نفسها، وارتفع في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة وكندا، بنسبة 22.67% و19.08% و14.68% و17% و10.93% و24.17% على التوالي.

وعلى مستوى الديزل، فقد ارتفع في الهند بنسبة 4.97%، مقابل 40.81% في باكستان و50.11% في بنغلاديش و130.65% في سريلانكا، والنسبة نفسها في نيبال.

وأضاف الوزير الهندي أن أسعار الديزل قفزت في المدة ذاتها بنسبة 29.31% في الولايات المتحدة، و19.47% في فرنسا، و17.5% في ألمانيا، و14.57% في إيطاليا، و16.38% في إسبانيا، و21.2% في كندا.

وتخطط الهند لمضاعفة قدرة مصافي التكرير لديها عبر توسعات هائلة لتبلغ 450 مليون طن متري سنويًا، مقارنةً بـ 252 مليون طن متري حاليًا، وفق الوزير هارديب سينغ بوري.

وقال بوري، إن هناك زيادة قريبة في طاقة مصافي تكرير النفط تُقدَّر بنحو 50 مليون طن متري.

وتحتلّ الهند المرتبة الرابعة من ناحية أكبر دول العالم في سعة مصافي النفط، وتتحرك بتلك الزيادات المرتقبة لتحتلّ المركز الثاني، في وقت نجحت فيه سياسة الحكومة الحالية بتوسيع تجارتها وعلاقاتها الخارجية، حسب بوري.

وأكد الوزير أن نمو بلاده هو من بين الأسرع عالميًا بشهادة صندوق النقد الدولي، وأن الناتج المحلي سيمثّل 15% من الناتج العالمي في 2023، ما يعادل 3.75 تريليون دولار، مقارنةً بـ 2.04 تريليون دولار في 2014.

شكراً